



Munich Personal RePEc Archive

the developmental role of small projects in the Arab countries

Alasrag, Hussien

Egyptian ministry of industry and trade

17 April 2007

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/2763/>

MPRA Paper No. 2763, posted 18 Apr 2007 UTC

المشروعات الصغيرة فى الدول العربية

إعداد
حسين عبد المطلب الأسرج
مدير ادارة بوزارة التجارة والصناعة المصرية

منزل (للمراسلة): ميت راضى 13826-بنها-القليوبية-مصر

عمل: القاهرة-امتداد شارع رمسيس - أبراج وزارة المالية-مبنى وزارة التجارة والصناعة-
البرج الخامس-الدور الرابع-حجرة رقم 8

Mobile (0106237534)

E.Mail:hossien159@yahoo.com

hossein159@hotmail.com

المشروعات الصغيرة فى الدول العربية

مقدمة:

تقوم المشروعات الصغيرة بدور رئيسي فى توفير فرص العمل، الى جانب مساهمتها بنصيب كبير فى اجمالى القيمة المضافة وقيامها بتوفير السلع والخدمات بأسعار فى متناول اليد لشريحة ضخمة من ذوى الدخل المحدود، وهى تعتبر وسيلة مفيدة لتوجيه المدخرات الصغيرة الى الاستثمار، كما أنها قادرة على تدعيم التجديد والابتكار وإجراء التجارب التى تعتبر أساسية للتغيير الهيكلى من خلال ظهور مجموعة من رواد الأعمال ذوى الكفاءة والطموح والنشاط، وهى قادرة أيضا على لعب دور أكثر ايجابية فى تنمية الصادرات وفى المساعدة على استحداث منتجات جديدة، وهى عند مس تويات معينة من الإنتاجية يمكنها العمل كصناعات مغذية للمشروعات الصناعية الكبيرة (كما هو الحال فى اليابان)، وبهذا يتم توفير النقد الأجنبى الذى ينفق على استيراد السلع الوسيطة أو الرأسمالية. كما أنها أيضا تعتبر بارومتر هام لمدى ما يتسم به السوق من حيوية وحركة. ويهدف هذا البحث لدراسة الدور التنموى للمشروعات الصغيرة فى الدول العربية فى ضوء الاهتمام المتزايد لها وذلك من خلال التعرف على مفهوم المشروعات الصغيرة وأهميتها للدول العربية، وأهم التحديات التى تواجه تنميتها، وأخير يحاول البحث اقتراح عدد من المحاور لتنمية وتفعيل هذا القطاع الهام فى الدول العربية.

1- مفهوم المشروعات الصغيرة

مصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح واسع انتشر استخدامه مؤخرا، ويشمل هذا المصطلح الأنشطة التى تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو فى منشأة صغيرة تستخدم عدد معين من العمال - لا يزيد عن خمسين عاملا فى التشريع المصرى- ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية. وتجمع الآراء على الأهمية المتعاظمة للمشروعات الصغيرة فى الاقتصاد القومى سواء فى البلاد المتقدمة أو النامية خاصة فى ظل الاحتياج المتزايد لتوليد فرص العمل المنتجة. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالى الشركات فى معظم اقتصاديات العالم، كما تسهم هذه المشروعات بحوالى 46% من الناتج المحلى العالمى، كما أنها توفر ما بين 40% - 80% من إجمالى فرص العمل، وتساهم بنسبة كبيرة فى الناتج المحلى للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 85% ، 51% من اجمالى الناتج المحلى فى كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب 1. ويحتل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول العربية ، ويتوقع لهذه المشروعات أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادى فى هذه الدول خلال العقود القادمة، وأن تساهم فى توفير العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة، حيث يتنامى دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى خلق الوظائف لمقابلة احتياجات الدول العربية باستحداث 100 مليون فرصة عمل فيها خلال العشرين سنة القادمة، ومكافحة البطالة فى الدول العربية التى تقدر معدلاتها بنحو 24%، وترتفع التقديرات فى بعض الدول الى 32%.

1 البنك الأهلى المصرى، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر فى ظل القانون رقم 141 لسنة 2004، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة، ص 74

2-المعايير المستخدمة لتعريف المشروعات الصغيرة في الدول العربية

تجدر الإشارة بأنه يتم استخدام أكثر من معيار في التعريف الواحد²، ويجب التأكيد على:-

أولاً: هناك عديد من الدول التي تعتمد معايير مختلفة لتعريف المشروعات الصغيرة من العمالة والمبيعات أو الاستثمارات وبالتالي هناك مصادر مختلفة للاحصاءات عن المشروعات الصغيرة وذلك تبعاً للمعايير المستخدمة.

ثانياً: حتى التعريف المستخدم للمشروعات الصغيرة لمعيار معين ليس موحد في الدول فعلى سبيل المثال هناك دول تعرف المشروعات التي يعمل بها أقل من 50 عاملاً بينما دول أخرى تعرفها بأنها تلك المشروعات التي يعمل بها أقل من 20 عاملاً .

ثالثاً: أيضاً لا يوجد اتفاق حول تعريف المشروعات الصغيرة بين المنظمات الدولية، فالبنك الدولي يعتمد تعريفاً للمشروعات الصغيرة بأنها التي يعمل بها حتى 50 عاملاً واجمالي الأصول والمبيعات حتى 3 مليون دولار، والمشروعات المتناهية الصغر حتى 10 عمال والمبيعات الاجمالية السنوية حتى 100 ألف دولار، واجمالي الأصول حتى 10 آلاف دولار، بينما المشروعات المتوسطة حتى 300 عاملاً واجمالي الأصول والمبيعات حتى 10 مليون دولار³. بينما ووفقاً لمصادر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، يتم تعريف المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها من 20-100 فرداً، والمتوسطة تلك التي يعمل بها من 101 الى 500 فرداً، أيضاً قسم تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى فئة الشركات الصغيرة وهي التي يعمل بها 100 عاملاً فأقل، وفئة الشركات المتوسطة التي يعمل بها من 100 عاملاً وأقل من 1000 عاملاً⁴.

3-أهمية المشروعات الصغيرة في الدول العربية

تتبع ضرورة الاهتمام بدعم ومساندة ورفع كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من عدة حقائق تتمثل فيما يلي:

1- تعتبر المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة النمط الغالب للمشروعات في الدول العربية، فهذه المشروعات تشكل حوالي 99% من جملة المؤسسات الاقتصادية الخاصة غير الزراعية في مصر، ويساهم بحوالي 80% من اجمالي القيمة المضافة التي ينتجها القطاع الخاص ويعمل به حوالي ثلثي القوة العاملة وثلاثة أرباع العاملين في الوظائف الخاصة خارج القطاع

² للتفاصيل حول هذه المعايير راجع، محمد دفتحي صقر، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، ندوة: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية القاهرة - جمهورية مصر العربية، 18-22

يناير 2004، ص ص 1-10

³ Aygagari Meghana & Thorsten Beck and Asli Demircuc-Kunt, "Small and Medium Enterprises Across The Global: a New Database", World Bank Policy Research , Working Paper 3127 , August ,2003 pp 2-3

⁴ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005، الكويت، يونيو 2006، ص 75

الزراعى5.، أما فى الكويت فيشكل هذا القطاع ما يقرب من 90% من المؤسسات الخاصة العاملة، ويضم عمالة وافدة تقدر بنحو 45% من قوة العمل، وعمالة وطنية بنسبة تقل عن 1%، وفى لبنان تشكل هذه المؤسسات أكثر من 95% من اجمالى المؤسسات، وتساهم بنحو 90% من الوظائف. وفى دولة الامارات شكلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة نحو 94.3% من المشاريع الاقتصادية فى الدولة، وتوظف نحو 62% من القوة العاملة، وتساهم بحوالى 75% من الناتج الاجمالى للدولة.6

٢- أن هذه المشروعات توفر فرص عمل لقاعدة عريضة من قوة العمل العربية تقدر بحوالى ثلث القوة العاملة أو يزيد.

٣- أن هذه المشروعات تشارك فى الإضافة على الاقتصاد القومى حيث قدرت هذه المساهمة بنحو 96%، من الناتج المحلى الاجمالى فى اليمن عام 2005، وحوالى 77%، 59%، 25% فى كل من الجزائر، فلسطين، السعودية على الترتيب خلال نفس العام7، فى حين تتراوح مساهمة هذه المشروعات ما بين 25%-40% من الناتج المحلى الإجمالى المصرى8.

٤- أن هذه المشروعات الصغيرة تمثل وسيلة ناجحة لتعبئة المدخرات الصغيرة وإعادة ضخها فى صورة استثمارات.

٥- أن هذه المشروعات تعد من الآليات الفعالة فى إنتاج وتوفير سلع وخدمات منخفضة التكلفة والسعر خاصة لقطاعات المواطنين من ذوى الدخل المنخفضة.

٦- أن هذه المشروعات تمثل الركيزة الأساسية التى يعمل من خلالها القطاع الخاص فى الدول العربية وبالتالي فإن مساندة هذه المشروعات وتدعيم دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى.

7- جذب الاستثمارات الأجنبية: أشاد تقرير صدر عن منظمة الاونكتاد بالدور الريادى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من واقع مسح ميدانى ودراسة حالات معينة تمت ما بعد الأزمة المالية الآسيوية فى سبع دول آسيوية، الى امكانية أن ترفع هذه المؤسسات حصة منطقة آسيا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأكثر من 10%، وأن بإمكانها استقطاب قدر غير قليل من الاستثمارات الأجنبية والدخول فى مشروعات مشتركة مع شركاء أجانب، مما قد يساهم فى نقل وتوطين التقنية الحديثة وتوسيع القاعدة الانتاجية وتحسين جودة المنتج وتعزيز القدرة التصديرية خاصة فى القطاعات الانتاجية الناشئة فى القطر9.

وخلاصة القول، تكمن أهمية قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة فى قدرته على المساهمة فى تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية التالية:

1. دعم النمو الاقتصادى والازدهار وتنشيط العجلة الاقتصادى.
2. توفير فرص العمل.
3. مضاعفة القيمة المضافة للناتج المحلى للاقتصاد.
4. تعزيز سياسات مكافحة البطالة والحد من الفقر.

5 وزارة التجارة الخارجية، تيسير الاجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، نموذج الشباك الواحد، القاهرة، يناير 2002، ص 5

6 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام 2005، الكويت، يونيو 2006، ص 78

7 المرجع السابق، ص 79

8 للتفاصيل راجع: حسدين عبدالمطلب الأسرج، مسد تقبل المشروعات الصغيرة مصر، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد 229، القاهرة، أكتوبر 2006.

9 UNCTAD, The Handbook on FDI by SMEs: Lessons Learnt from Asia, 1998

مشار اليه فى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام 2005، الكويت، يونيو 2006، ص 78

5. تكوين روابط أمامية وخلفية فى الاقتصاد الوطنى من خلال شبكات الامداد والتوزيع والصيانة وغير ذلك حيث تتكامل فيما بينها وتزود المشاريع الكبيرة بالخدمات.
6. تشجيع روح الابتكار والابداع والاختراعات.
7. جذب الاستثمارات الأجنبية واستغلال الموارد المحلية المتاحة وتوسيع السوق.
8. تطوير وتنمية الطاقات البشرية والتقنية.
9. تعزيز القدرة التنافسية للقطر.
10. قدرته على خلق التجمعات الانتاجية التنافسية (كلاسترز) التى تعمل على تعميق التكوين الرأسمالى من خلال خطوط وشبكات الارتباط التبادلية التى تعمل على تعميق القيمة المضافة المتولدة عن هذه الصناعات.

4-العوائق التى تحد من مساهمة المشروعات الصغيرة فى التشغيل وتوليد فرص العمل فى الدول العربية:

- أن المشروعات الصغيرة لم تتمكن حتى الآن من توفير فرص عمل كافية، أو تحسين ظروف العمل، أو زيادة الإنتاجية، أو تحقيق مستوى دخل مرتفع للعاملين بها فى العديد من الدول العربية، لأسباب عديدة، أهمها:
- فشل السوق، مازال الوصول الى الخدمات المالية صعبا نظرا للاشتراطات التى لا يبد من توافرها للحصول على القروض.
- العوائق المؤسسية، نظرا لتعدد اللوائح التى تحكم إنشاء وتشغيل المشروعات الصغيرة، فإن أغلبها يفضل العمل خارج القطاع المنظم، ويعمل هذا كعقبة إضافية أمام المشاركة النشطة لهذه المشروعات ويحدد من إمكانيات إقامة روابط مع المشروعات الأكبر.
- العوائق الفنية، على الرغم من أن هناك إجماع على ضرورة تقديم المساعدات الفنية لتحسين كفاءة المشروعات الصغيرة، إلا أن ما يقدم من مساعدات فنية فى هذا المجال يعد ضئيلا جدا.
- العوائق التعليمية، هناك أعداد متزايدة من خريجي الجامعات والمدارس الثانوية ممن يتجهون للعمل فى المشروعات الصغيرة، وعلى الرغم من أن ارتفاع مستوى التعليم يودى الى تحسين المعرفة وإتاحة الفرص أمام أصحاب الأعمال إلا أن التعليم والمناهج التعليمية لا تمد أصحاب الأعمال الواعدين بالمهارات الإدارية والفنية اللازمة، الأمر الذى يستدعى ضرورة تطوير هذه المناهج وربطها بالخبرات العلمية، وإدخال التدريب القائم على التوجه الى السوق حتى يمكن تعزيز النمو.
- العوائق الثقافية، مازالت المفاهيم الثقافية السائدة فى المجتمعات العربية تصور الوظيفة الحكومية على أنها الملاذ المثالى من حيث الأمان والاحترام الاجتماعى، الأمر الذى يشكل عقبة فى طريق أصحاب المشروعات الصغيرة وخاصة النساء، مع العلم أن هناك أنشطة يمكنها أن تستغل المهارات التى تنفرد بها الإناث (مثل البراعة فى الأعمال اليدوية والفنية، وأعمال الكمبيوتر ومهارات السكرتارية مثلا). ويمكن من خلال حملة توعية قومية إضافية الى التعليم الملائم والتدريب السليم ودعم نظم المعاشات اكتساب المشروعات الصغيرة للطابع الرسمى وأن يحظى العاملون فى تلك المشروعات بالاحترام الذى يحظى به موظفو الحكومة، ودفع أعداد متزايدة من الإناث لعمل مشروعات صغيرة أو متناهية الصغر لحسابهن.
- قلة وارتفاع تكلفة الأراضى المتاحة للمشروعات الصغيرة، نظرا لقلة الأراضى المناسبة لإقامة المشروعات الصغيرة والتى تكون قريبة من الأسواق الكبيرة، فانه غالبا ما يقنع صغار أصحاب المشروعات بإقامة مقار أعمالهم فى المناطق السكنية، حيث يتمكنون من

سرعة التوريد إلى الأسواق والحصول على العمال. وهناك كثير من المشروعات غير المسجلة رسمياً، نظراً لأن المبانى التى يقيمون بها مشروعاتهم ليست مسجلة أيضاً.

5- تفعيل دور قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية

ويعتمد نجاح قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة على ايجاد بيئة ايجابية لتأسيس وتشغيل هذه المنشآت وتحقيقاً لذلك يقترح ما يلى :

أولاً: وضع خطة قومية طويلة الأجل لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية بما يحقق تكاملها وتحقيق الترابط بين هذه المشروعات وبين المشروعات الكبرى سواء على مستوى القطر أو على المستوى القومى، حيث تشير التجارب الدولية الناجحة للمشروعات الصغيرة الى أنه يجب وجود منهج واضح وأهداف محددة لتنمية المشروعات الصغيرة وأن يتم وضع سياسات تنمية المشروعات الصغيرة فى الإطار الأشمل الخاص بالسياسات الاقتصادية للدولة. وفى هذا الخصوص هناك بعض المتطلبات الأساسية، لا سيما فيما يتصل بالبناء المؤسسى اللازم لوضع سياسات المشروعات الصغيرة وتتضمن هذه المتطلبات ما يلى 10:-

1- نشر الفهم الواقعى للإمكانيات الاقتصادية للمشروعات الصغيرة، وإشراك جميع الجهات المعنية فى ذلك، إذ يمكن للضغوط السياسية أن تؤدى الى نتائج مدمرة بالنسبة لوضع سياسات المنشآت الصغيرة. ومن ثم فإن الفصل بين الوهم والحقيقة فيما يتعلق بمختلف الموضوعات المتصلة بهذه المشروعات بما ذلك دورها فى خلق الوظائف وتشغيل الشباب وحديثى التخرج وأيضاً دورها فى محاربة الفقر، يشكل مطلباً أساسياً لصياغة السياسات ووضعها بشكل سليم. ويمكن لحملات التوعية العامة المخططة والمنفذة بشكل جيد أن تلعب دوراً ايجابياً فى هذا الصدد.

2- المحافظة على التكامل الوثيق بين سياسات وبرامج تنمية المشروعات الصغيرة وبين التوجه العام للسياسة الاقتصادية، حيث أنه فى ظل الافتقار الى هذا التكامل يوجد خطر من أن تكون المحصلة النهائية إطاراً مفككاً للسياسات لا يقدم النتائج المرجوة منه لخدمة هذا القطاع بشكل خاص وخدمة الاقتصاد بأكمله بوجه عام. وعلى ذلك فإنه يجب إحداث نوع من التعديل على استراتيجيات التنمية الاقتصادية لاستيعاب قضية تنمية المشروعات الصغيرة ومختلف الخدمات والسياسات المطلوبة لتنمية هذه المشروعات.

3- زيادة استقرار البنية المؤسسية وشفافيتها وإمكانية التنبؤ بتطوراتها، حيث يجب التأكيد على أنه بمجرد زيادة فعالية البنية المؤسسية وتنشيطها بما يسمح لها بتمثيل المشروعات الصغيرة بفاعلية بإدراجها هى ومخاوفها فى عملية صنع القرار. وينبغي أن تمنح هذه الآلية بعض الوقت كى تعمل بدون إعاقة، وكى تتشكل وتترسخ بالتالى فى شكل نظام، وسيعطيها ذلك فى المقابل مزيد من المصداقية فى عيون الجمهور ومختلف المنتفعين.

كما يجب أن تعتمد على عدد من الأسس هى:-

- استهداف إنشاء التجمعات الصناعية، يجب أن يستهدف أى برنامج فعال للمشروعات الصغيرة إنشاء تجمعات صناعية تضم مجموعات كبيرة منها، وخاصة تلك التى لها روابط إنتاج أفقية أو رأسية. وتعتبر مواقع هذه التجمعات أنسب مكان لاستقبال ونشر التكنولوجيات الجديدة والتدريب وأساليب التسويق، فضلاً عن أن السياسات الجديدة ستصبح أمامها فرصة أكبر للنجاح فى هذه التجمعات، نظراً لتخصص كل منها فى نشاط إنتاجي معين، وهو ما يسهل انتشار المعرفة والمهارات على نطاق المجتمع. وتؤكد نتائج

¹⁰ وزارة المالية، تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر، جمهورية مصر العربية، نوفمبر 2004، ص ص

التحليل الكمي أن المنشآت الصغيرة التي تعمل في هذه التجمعات تكون أكثر إنتاجاً ونجاحاً بسبب سهولة بث أساليب الإنتاج الجيدة. هذا بالإضافة إلى أن التجمعات تشكل بيئة مواتية لتشجيع المنافسة والابتكار والنمو بين المشروعات الصغيرة نظراً لأنها تساعد في تحقيق دفعة قوية، وفي الوصول إلى الموارد، وفي إيجاد شركاء في منشآت الأعمال، وفي الحصول على معلومات استراتيجية. هذا علاوة على الاستفادة من التدخلات التي تتخذها الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لصالح هذه التجمعات والتي تنصرف آثارها في الواقع إلى المناطق الصناعية والتجارية ومناطق الخدمات المحيطة بالتجمعات. ومن أمثلة التجمعات الناجحة دمياط، شبرا الخيمة، المناصرة، المحلة الكبرى، قها.

■ استهداف القطاعات الفرعية الواعدة، لضمان الحصول على نتائج إيجابية لبرامج خدمات الأعمال، ينبغي استخدام قواعد بيانات لتحديد القطاعات الاقتصادية الفرعية الواعدة ووضع أدوات دعم لهذه القطاعات. ويمكن قياس إمكانات القطاعات المختلفة طبقاً لمعايير معينة مثل: إمكانات النمو المرتفع للتشغيل، القدرة على إنتاج سلع تصديرية، العمل كصناعات مغذية ناجحة وتطوير الحرف اليدوية التقليدية وإدخال خدمات أو صناعات جديدة. وتقوم البحوث الجارية بعمل تقويم لقطاعات الصناعات التصديرية الناشئة طبقاً لثلاثة معايير رئيسية:-

■ تعميم مراكز خدمات الأعمال لتجمعات المشروعات الصغيرة، تتعثر إمكانات نمو المشروعات الصغيرة بسبب انخفاض مستوى الجودة وتدنى المعايير البيئية وضعف إمكانات الحصول على التمويل والوصول للأسواق الأكثر اتساعاً لسببها، ويمكن زيادة الإنتاجية عن طريق هذه المراكز التي تقدم الدعم المالي وغير المالي.

ثانياً: إيجاد نوع من الترابط والاتصال بين المنظمات والهيئات المسؤولة عن تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأقطار العربية (مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر، هيئة تنمية المشروعات الصغيرة في السعودية، إلخ) بهدف تطوير وتحديث أساليب العمل لتحقيق أفضل مردود اقتصادي وتبادل الخبرات بين الأعضاء في مجالات تنمية المنشآت الصغيرة وغيرها.

ثالثاً: إنشاء بنك عربي مشترك للمشروعات الصغيرة أو مؤسسة تمويل عربية للعمل على تعبئة الموارد التمويلية وينظم تدفقاتها لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق خطة معينة للأولويات.

رابعاً: تفعيل دور الاتحاد العربي للمنشآت الصغيرة I I من خلال تفعيل ممارسته لمهامه واختصاصاته وخبراته ودعم ومساندة المؤسسات والجمعيات والنقابات والاتحادات التي تعمل في مجال المشروعات الصغيرة وتنمية وتطوير وتنسيق عمل أعضائه في مجال تنمية وتطوير المنشآت الصغيرة العربية وتعظيم قدراتها التنافسية وتوثيق الروابط بينهما

¹¹ هو تنظيم عربي إقليمي تأسس في 31 مايو 2004 وحصل على موافقة الانضمام تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في 2004/12/1، وهو يجمع المؤسسات والهيئات والأجهزة والصناديق والاتحادات والجمعيات والمراكز والشركات العامة والخاصة والأهلية التي تعمل في مجال تنمية وتمويل ورعاية ودعم المنظمات الصغيرة. ويستضيف الصندوق الاجتماعي للتنمية في جمهورية مصر العربية مقر الاتحاد الرئيسي بالقاهرة، وتتكون الأمانة العامة للاتحاد من أمين عام وأمين عام مساعد طبقاً للهيكل التنظيمي للاتحاد. ويهدف الاتحاد بوجه عام إلى تنمية وتطوير وتنسيق عمل أعضائه في مجال تنمية وتطوير المنشآت الصغيرة العربية وتعظيم قدراتها التنافسية وتوثيق الروابط بينهما والإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية من خلال ممارسته لمهامه واختصاصاته وخبراته ودعم ومساندة المؤسسات والجمعيات والنقابات والاتحادات التي تعمل في مجال المشروعات الصغيرة.

والإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية، من خلال إنشاء عدد من المنظمات التابعة للاتحاد مثل:

- هيئة عربية للمواصفات الموحددة يسبق تنفيذها أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتم تمويلها بفرض رسم معين على الصادرات والواردات .
- صندوق لتنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الدول العربية يقوم بتمويله اتحاد المصارف العربية.
- منظمة عربية لتدريب أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتوفير الأيدي العاملة العربية الماهرة اللازمة لخدمة هذه المشروعات.
- شركة عربية لضمان صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الدول العربية، وتفعيل دور شركات التأمين وإعادة التأمين العربية بما يخدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء مؤسسات عربية لحماية المستثمر الصغير.
- شركة عربية تكون مهمتها التسويق لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء في الداخل أو الخارج، وتوفير الخبرات اللازمة لذلك.

خامساً: دراسة إمكانية إنشاء بورصة عربية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار إنشاء البورصة العربية الموحدة وضرورة دراسة التجارب الدولية وأفضل الممارسات في مجالات مماثلة للتعرف على إمكانية تطبيقها في الدول العربية ومن ثم إصدار تشريعات جديدة لتقديم هذه الخدمات للمنشآت الصغيرة وتقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات، فهذه البورصات يبلغ عددها نحو 36 سوقاً على مستوى العالم برأس مال سوقي للشركات المقيدة يتجاوز 4 تريليون دولار بعائد استثماري يتجاوز 50% في بعض الأسواق 12 . فقد ترغب الجهات التي توفر رأس المال من خلال المشاركة في الملكية تصفية استثماراتها كي تعيد استثمارها في مجموعة جديدة من المنشآت الصغيرة القابلة للنمو، وفي هذه المرحلة، يحتمل أن تصبح المنشآت الصغيرة السابقة شركات عامة ناضجة عن طريق التخلي عن وضعها كملكية خاصة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال طرح أسهمها في البورصة أو من خلال طرح المبدئي للأسهم على الجمهور. وقد قامت عدد من الدول بتصميم بورصات خاصة للمشروعات الصغيرة تلافياً للمعوقات التي قد تنشأ المنشآت الصغيرة عن القيد في سوق الأوراق المالية مثل التكاليف العالية للالتزام بمتطلبات التسجيل في السوق. وتتسم بورصات المنشآت الصغيرة بنظام لوائح أبسط-يتطلب رفع قدر أقل من التقارير- مما يقلل من تكلفة الالتزام به. وتوفر هذه البورصات ذات التصميم الخاص طريقاً للخروج من خلال طرح المبدئي للأسهم على الجمهور لمستثمري القطاع الخاص.

12 هبة الصيرفي، أسباب تعثر ريادة الأعمال في مصر التجارب الدولية والدروس المستفادة ، 5 نوفمبر 2006: متاح في: <http://www.cipe-arabia.org/Events.asp?id=32>

جدول (1) وضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية

عام 2005		الجزائر	تونس	فلسطين	السعودية	اليمن
1	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بالآلاف وحدة)	329	121	74	31	36
2	عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بالآلاف عامل)	866	571	183	-	66
3	قيمة الاستثمارات في هذا القطاع (مليون دولار)	16	-	150	611	4660
4	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	77%	-	56%	25%	96%
5	المساهمة في الصادرات (%)	-	-	52%	8%	-

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005، الكويت، يونيو 2006، ص 79

جدول (2) التوزيع القطاعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية

القطاع		الجزائر	تونس	السعودية	اليمن
1	الزراعة والصيد والغابات	-	1.5%	0.2%	-
	التعدين (نفط ومعادن ومناجم)	-	-	0.4%	1.3%
2	الصناعات منها:	23%	22.4%	2.5%	90%
	الصناعات الغذائية	6%	19.6%	-	53.6% للقطاع
	صناعة النسيج والألبسة والجلود	17% (عدد من القطاعات)	24.9%	-	13.4% للقطاع
3	التشييد والبناء	33%	6.4%	26.2%	-
4	الخدمات منها:	44%	69.7%	71%	8.7%
	النقل والمواصلات	9%	4.3%	18.1%	-
	السياحة	6%	3.5%	-	-
	التجارة وخدمات أخرى	29%	43.5%	81%	8.7% (عدد من القطاعات)
		100%	100%	100%	100%

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005، الكويت، يونيو 2006، ص 80